



**بقلم: الدكتور الياس غنطوس**  
الأمين العام السابق للإتحاد العام لغرف  
التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

## من التاريخ الاقتصادي العربي نشأة الاتحاد العام للغرف العربية في بيروت

### مقدمة

لغرفة بيروت تاريخ ناصع بفضل كافة مجالس الإدارة التي توالى عليها منذ تأسيسها في عام ١٨٩٦. وهي تعتبر من أقدم الغرف العربية. بعد غرفة تجارة حلب التي أسست عام ١٨٨٥. وكان لغرفة بيروت دور كبير في تعزيز الاقتصاد اللبناني والعربي في فترة ما بعد الاستقلال وقد تناولنا ذلك في مقال سابق (راجع الاقتصاد اللبناني والعربي، العدد ٥٢٤ سبتمبر ٢٠٠٩). والمقال الحالي متمم له، ويتم التركيز فيه على نشأة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في بيروت الذي كان للغرفة ممثلة برئيسها الأسبق عبد الرحمن سحمراني اليد الطولى في تأسيسه. وقد اتخذ الاتحاد من مدينة بيروت مقراً له منذ تأسيسه في عام ١٩٥١، بصورة مستمرة بالرغم من كل الظروف المعروفة التي عصفت بالبلاد، وأصبح منارة اقتصادية عربية تنطلق من بيروت بفضل المبنى الذي تبرع بإنشائه على أرض خصصتها الدولة معالي وزير الدولة الأستاذ عدنان القصار، الذي رأس الغرفة لأكثر من ٣٤ عاماً، ويتولى حالياً رئاسة الاتحاد العام إلى جانب مسؤولياته الرسمية.

### مؤتمر الغرف في بيروت

كان مؤتمر الغرف العربية المنعقد بالإسكندرية في أيار (مايو) ١٩٥١ بمثابة الخطوة الأولى نحو نثر بذور التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية والتعريف بالدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. وقد تقرر في ذلك المؤتمر اعتبار أعماله مستمرة إلى حين

تشكيل الاتحاد العام في دورته الثانية في مدينة بيروت خلال كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١، وأن تعتبر غرفة بيروت مركزاً لمتابعة الأعمال وتلقي المراسلات والاقتراحات والأبحاث والعمل على تنفيذ مقرراته. وبالفعل استكمل المؤتمر اجتماعاته في بيروت يومي ١٦ و ١٧/١٢/١٩٥١، برعاية رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك الشيخ بشارة خليل الخوري. وتكرس التقليد منذ ذلك الحين بأن يعقد المؤتمر السنوي تحت رعاية رئيس الدولة في القطر الذي يستضيفه، فضلاً عن التعبير عن أهمية العلاقة بين القطاعين العام والخاص. فالغرف التي تمثل القطاع الخاص تأتي

من رحم القطاع العام الذي يعترف بها ويعطيها الشرعية ويقويها للعمل من أجل النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن الأمور الواجب إدراكها أن الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية كان أول مؤسسة عربية غير حكومية تنشأ بعد قيام جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥. وقد بادر به رجال أعمال ينتسبون إلى الغرف في الدول العربية المنضمة إلى الجامعة، وذلك بدافع من الشعور القومي العفوي الذي يربط الشعوب العربية، بحكم الانتماء إلى الحضارة واللغة الواحدة والتاريخ المشترك والحاجة إلى ربط المصالح الاقتصادية لمواجهة التحديات الخارجية. ولا شك بأن نكبة فلسطين قد ولدت شعوراً لدى الشعوب العربية للتكاتف وجمع الشمل. ويبدو مما هو متوافر من معلومات أن الحكومات العربية لم تكن أولاً متحمسة لفكرة قيام الاتحاد، على عكس الغرف العربية. ويبدو من المراجعة الدقيقة لتلك المرحلة "أن الحكومات كانت في واد والشعوب في واد"، على ما جاء على لسان الرئيس سحمراني في الجلسة الأولى من مؤتمر بيروت. وأذكر شخصياً أن السيد سامي توتونجي، مندوب غرفة تجارة القاهرة واتحاد الصناعات المصرية إلى المؤتمر، قال لي في حديث معه عن الفترة التأسيسية للإتحاد، أنه عندما قام وفد يمثل الغرف المصرية بزيارة الملك فاروق الأول قبل مؤتمر الإسكندرية للاطلاع على رأيه وأخذ توجيهاته، قال الملك للوفد "خليكم كده... ملوحاً بيده يمنة ويسرى، بما معناه لا لزوم للارتباط بالفكرة أو البعد عنها لنرى إلى ماذا ستؤول...؟

### الاتحاد كان أول مؤسسة عربية غير حكومية تنشأ بعد قيام جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥

إلا أنه عند انعقاده في بيروت أحيط المؤتمر بعناية رسمية كبيرة تمثلت بافتتاحه من قبل رئيس مجلس الوزراء اللبناني دولة الرئيس عبد الله اليافي باسم رئيس الجمهورية، والقى وزير الاقتصاد الوطني معالي فيليب تولا، الذي ترأس المؤتمر في جلسة الافتتاح، كلمة رسمية قال فيها أن الشعوب العربية أجمعت على ضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها، وأثبتت حكوماتها هذه الضرورة في ميثاق جامعة الدول العربية ثم في الملحق الاقتصادي لمعاهدة الدفاع المشترك، وفي الدعوة التي وجهها لبنان إلى مجلس الجامعة لعقد مؤتمر اقتصادي يضم الوزراء



يهم سائر الأقطار العربية. وقال الرئيس سحمراني، "... كثيراً ما جوبهنا بالقول بأنه إذا لم تستطع سورية ولبنان وهما البلدان الشقيقان المتجاوران المتشابهان المصالح، المشتركان إلى عهد قريب في نظام جمركي واحدا والمشمولتان بنظام نقدي متقارب - إذا لم يستطع هذان البلدان أنشاء علاقات اقتصادية متينة بينهما فكيف يمكن أن نأمل إنشاء علاقات كهذه في محيط أوسع."

واستمع المؤتمر بعد ذلك إلى كلمة جامعة الدول العربية التي ألقاها السيد محمد علي نمازي، ثم كلمة السيد محمد علي بدير، نائب رئيس غرفة تجارة الأردن نيابة عن الغرف الأردنية، وكلمة السيد محمد سعيد الزعيم، نائب رئيس غرفة تجارة حلب نيابة عن الغرف السورية، وكلمة السيد محمد جعفر الشبيبي، رئيس غرفة تجارة بغداد نيابة عن الغرف العراقية، وكلمة السيد علي شكري خميس، مدير عام غرفة تجارة الإسكندرية نيابة عن الغرف المصرية. وقد أجمعت هذه الكلمات على أهمية تأسيس الاتحاد لمواجهة التحديات المصرية التي تحيق بالاقتصاد العربي وتهدد مصير الشعوب العربية.

وقد أدرج على جدول أعمال المؤتمر عدة موضوعات هامة، في مقدمتها مشروع دستور الاتحاد (النظام الأساسي) والموازنة، ومشاكل الحواجز الجمركية وتبادل السلع الزراعية، والمشاكل النقدية بين الدول العربية. وشكل لكل من هذه الموضوعات لجنة فرعية من المؤتمر برئاسة أحد رؤساء الوفود المشاركة. وهكذا انتظم العمل في المؤتمر منذ ذلك الحين على شكل اجتماع عام تسانده لجان فرعية متخصصة. ويذكر أن عدة دراسات جادة قدمت إلى المؤتمر لتغطية بعض بنود جدول الأعمال وكانت موضع دراسة في اللجان الفرعية. ومن هذه الدراسات: "وضع الاقتصاد العربي والحواجز

الجمركية بين البلاد العربية" قدمها السيد محمد سعيد الزعيم، و"توصيات زراعية" قدمها السيد الفرد سكاف، و"مشاكل النقد في البلاد العربية" قدمها الأستاذ برهان الدجاني. وتعتبر هذه باكورة للعديد من الكتب والدراسات والمذكرات التي أنتجها الاتحاد على مدى أكثر من نصف قرن، بمبادرة منه أو بتكليف من الغرف العربية الأعضاء أو من الجامعة العربية، مما أغنى المكتبة الاقتصادية العربية وأسهم في تعميق الفكر الاقتصادي العربي المشترك وجعل له مرجعية ومرتبنة خاصة في الحياة الاقتصادية العربية. ولنا الثقة بأن هذا النهج الفكري سيستمر في مسيرة الاتحاد وبما يخدم القطاع الخاص الذي أصبح بالفعل محور عمل الاتحاد وسبب وجوده.

### قرارات مؤتمر بيروت

من أهم ما صدر عن مؤتمر بيروت من قرارات كان، فضلاً عن تأسيس الاتحاد واعتماد الدستور (النظام الأساسي)، اعتبار بيروت

المختصين في كل من الحكومات العربية، لكن بالرغم من الحاح الحكومات اللبنانية المتعاقبة على ذلك لم يتم تحقيق هذه فكرة. وأضاف إن لبنان كان وما زال يحمل لواء التحرر الاقتصادي، ومن دواعي افتخارنا أن ندعوكم اليوم لتدارس الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا التحرر وفك القيود المفروضة على التجارة وعلى سائر مقومات التبادل المثمر بين البلدان العربية. وأضاف لكم منا الوعد والعهد بأن تحل الحكومة اللبنانية محل الاعتبار الكامل ما تدرسون وتقررون، فتعاونكم فيما تسعون إليه كي تستقيم الأوضاع الاقتصادية التي هي الدعامة الأولى لكل استقلال والوسيلة الفعالة لكل استقرار. وبهذه الكلمات لخص الوزير تولا منذ ذلك الحين السياسة الاقتصادية اللبنانية إزاء محيطه العربي، وما زالت هذه السياسة قائمة لغاية اليوم.

وبوصفه رئيس غرفة تجارة وصناعة بيروت المكلفة بأعمال المؤتمر، قال عبد الرحمن سحمراني أنه لا بد من العمل على سد الفراغ الاقتصادي القائم الآن في البلاد العربية عن طريق النمو والتقدم والاعمار من خلال التكامل والتساند الاقتصادي بينها. مضيفاً أنه عند ذلك يمكن مواجهة الخطر الناجم عن قيام إسرائيل. وأضاف أن الدول العربية تنبعت لأهمية هذه الناحية الإيجابية من الموضوع، فأقرت مبدأ التعامل التجاري

بينها على أساس التفاضل، وهي بصدد عقد اجتماع لوزراء الاقتصاد العرب لبحث هذه الأمور، وأعرب عن كامل استعداد الغرف العربية للمساهمة في هذا المجهود بكافة ما لديها من الوسائل. ثم استعرض الأعمال التي قامت بها غرفة بيروت بتكليف من مؤتمر الإسكندرية لمتابعة أعماله. وقد شاءت الأقدار أن تقع القطيعة الاقتصادية بين سورية ولبنان آنذاك بعد انهيار الاتحاد الجمركي بين البلدين في ١٣/٣/١٩٥٠، وكان أول ما قامت به الغرفة في إطار أعمال المتابعة المناداة بضرورة إلغاء القطيعة الاقتصادية باعتبارها أمر لا يهم البلدين وحدهما بل

### أجمعت الغرف على أهمية تأسيس الاتحاد لمواجهة التحديات المصرية التي تحيق بالاقتصاد العربي

مركزاً للمكتب الدائم للمؤتمر" نظراً لتوسطها بين الأقطار العربية". وتم تحديد موازنة عام ١٩٥٢ لأعمال المكتب الدائم بمبلغ ٥٥٠٠ جنيه مصري، موزع بين الغرف العربية بنسبة ١٨٪ لكل من مصر، العراق، المملكة العربية السعودية، لبنان، وسوريا، و٨٪ للأردن، و٢٪ لليمن.

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أنه في إطار تحديد أهداف الاتحاد نصت المادة الأولى من الدستور على أن الهدف الأساسي هو: "توثيق عربى التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية عن طريق الدعوة إلى تخفيض وإزالة الحواجز الجمركية عن جميع البضائع التي تنتج في هذه الأقطار، وتسهيل نظم التحويل النقدي وانتقال الأفراد وتحسين وسائل المواصلات وتوسيعها، وبشكل عام الدعوة إلى إزالة العقبات في سبيل تبادل السلع والخدمات بين الأقطار العربية والقيام بجميع الإجراءات التي من شأنها زيادة التبادل التجاري بينها." وبكلام آخر فإن الاتحاد وضع نصب عينيه مسألة تحقيق السوق العربية المشتركة، باعتبارها الوسيلة الأمثل للاستفادة من الموارد والأسواق العربية المتاحة. وهنا تستوقفنا نقطتان: الأولى إن هذا التطلع من رجال الأعمال العرب جاء قبل سنوات عدة من الدعوة إلى قيام السوق الأوروبية المشتركة، بموجب اتفاقية روما التي عقدت في عام ١٩٥٧، مما يعني بأن التطلع العربي كان رائداً بالنسبة لقضية التكامل الاقتصادي. والنقطة الثانية أن لبنان كان له نفس التطلع نحو الانفتاح على الأقطار العربية والعالم وأن تضييق الأفاق لا يخدم النمو والتنمية، وبذلك كان هناك دائماً انسجام وتطلع مشترك بين الاتحاد ولبنان.

ولذلك لا بد من القول بأن الاتحاد استفاد من كون مقره في مدينة بيروت التي سرعان ما برزت كمركز للأعمال في المنطقة العربية، مستفيدة من حرية النظام الاقتصادي اللبناني. وقدمت غرفة تجارة وصناعة بيروت تسهيلات جمة للاتحاد ووفرت للمكتب الدائم مكاناً له في مكاتبها (التي كانت قائمة في شارع اللبني بوسط بيروت)، قبل أن ينتقل في عام ١٩٥٧ إلى مكاتب خاصة به. ولا بد من الإشارة إلى أن مجلس الاتحاد اتخذ في دورته الأولى المنعقدة في بيروت يومي ٢٤ و٢٥ آذار (مارس) ١٩٥٢، قراره الأول بالنسبة للتنظيمات الإدارية للمكتب الدائم وهو انتخاب عبد الرحمن سحمراني، رئيس غرفة تجارة وصناعة

بيروت، رئيساً للمكتب الدائم. ويذكر أن الاتحاد عند تأسيسه كان الهيئة العربية الوحيدة من نوعه، من حيث أنه يضم في عضويته هيئات تمثيلية منتخبة مباشرة من التجار والصناعيين والزراعيين (الغرف العربية واتحاداتها)، فجاء تنظيمه بالشكل الذي يتناسب مع الصفة التمثيلية لأعضائه، من حيث التنظيم الهرمي بوجود مؤتمر عام، ومجلس، ورئاسة (مع جهاز تنفيذي مصغر يشرف عليه الرئيس مباشرة). وتم فوراً تفعيل أجهزة الاتحاد التنفيذية، المتمثلة بـ "مجلس الاتحاد" و"المكتب الدائم". وكان المجلس يعقد دورتان له، إحداها في مقر الاتحاد في بيروت والأخرى عشية انعقاد المؤتمر السنوي في الدولة التي تستضيفه للنظر في الأمور الإجرائية للمؤتمر والأمور الطارئة. وقد تولى الأستاذ برهان الدجاني إدارة شؤون الاتحاد بالتعاون مع الرئيس.

### علاقة الاتحاد مع الحكومات العربية

ثمة نقطة أساسية لا بد من إبرازها، وهي حرص الاتحاد منذ تأسيسه على إقامة علاقات وثيقة مع الحكومات العربية. وجوهر هذه العلاقة هو أن كثيراً من الأهداف التي حددت لعمل الاتحاد تدخل ضمن صلاحيات الحكومات ولا تتم إلا بواسطتها، ولابد من التحاور مع الحكومات والسعي لديها من أجل إزالة القيود والعقبات التي تقف في وجه أهداف الاتحاد في انسياب البضائع والموارد والأشخاص والعمال والاستثمارات، وصولاً إلى تحقيق السوق العربية المشتركة التي على أساسها يمكن أن تقوم التنمية العربية الرشيدة. وعلى هذا الأساس، وقف الاتحاد منذ البدء في وجه التيار نحو تضييق الأسواق وانغلاقها بدافع النزعة القومية الاقتصادية التي نشأت ما بين الحربين العالميتين والتي انبثقت عن نزعات عقائدية واعتبارات محلية تتصل بحماية الإنتاج المحلي.

وحافظ الاتحاد على هذا النهج، وأعتبر التعاون مع جامعة الدول العربية من شأنه أن يؤدي إلى هذا الغرض، باعتبار أن الجامعة هي المنظومة التي ترعى الشؤون الاقتصادية للدول الأعضاء. وقد ضمن الاتحاد مادة خاصة في دستوره تنص على علاقته مع جامعة الدول العربية والمنظمات الاقتصادية المنبثقة عنها. واتخذ عمل الاتحاد أشكالاً متعددة، من بينها طرح الأفكار والمشاريع الرائدة التي سيأتي الحديث عنها في مناسبات أخرى. وقد تفاعلت مقترحاته على مختلف الأصعدة الرسمية والخاصة، وكانت موضع

اهتمام في إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك. وحرص الاتحاد عبر الغرف الأعضاء على إيصال قراراته وتوصياته إلى الحكومات العربية، وكانت دائماً تلقى الاهتمام والرعاية. وتكفي الإشارة في هذا المجال أن نشاط الاتحاد تمحور على السياسات التجارية والاستثمارية والإنمائية، وشؤون التعاون والتكامل الاقتصادي، والتعاون مع العالم الخارجي والتكتلات الدولية، وكل ما هو مرتبط مع مصالح القطاع الخاص وتوجيه مسيرته نحو التنمية والنمو.

### البعد القومي للاتحاد

ويؤخذ من وقائع جلسات المؤتمر والمجلس، الشعور القومي الذي كان سانداً بعد نكبة فلسطين والذي عبر عنه الرئيس سحمراني بكثير من الحصافة والحنو، منذ المؤتمر الأول في الإسكندرية، إذ قال إن العالم العربي مهدد بأخطار جسيمة أوضحها ذلك الكيان العدواني الذي أقيم في فلسطين، إذ أنه مزق وسائل الاتصال البري بين الأقطار العربية وحرّم بعضها منافذ مهمة على البحر المتوسط. وقال إن هذا الخطر لا يمكن مجابهته بعمل إفرادي، بل يجابه بالاتحاد والاشتراك والتكتل، وإن التفرق يجعل كل قطر عربي بمفرده فريسة سهلة للعدو المشترك، مضيفاً "نحن نضع أحد الأسس لإزالة التفرق وإنشاء الاتحاد". وقد أعرب العديد من رؤساء وفود الغرف المشاركة عن التأييد لهذا الرأي والدعوة إلى اتخاذ موقف متشدّد من المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، باعتبارها حق مشروع للدفاع عن النفس.

وكان الاتحاد سباقاً في التصدي للقضايا القومية العربية في فلسطين وغيرها، وكثيراً ما دعا إلى دورات استثنائية لمجلسه وأصدر قرارات وتوصيات إلى الحكومات العربية، وغالباً ما كانت هذه تلقى الاهتمام والمؤازرة من المراجع الرسمية. ومن المفيد ذكره أن الاتحاد دعا في مؤتمره الأول إلى تسهيل منح التأشيرات لسفر المواطنين العرب وتخفيف القيود المالية وغيرها مما تطبقه على المسافرين بصورة عامة، وضرورة الاعتماد على شهادات الغرف لتسهيل منح تأشيرات السفر لرجال الأعمال. كذلك كان الاتحاد أول من دعا إلى ضرورة تيسير وسائل تجارة الترانزيت وأسباب المواصلات والتعاون في تنظيم حماية الصناعة والإنتاج المحلي وفي مكافحة الآفات الزراعية والعمل على توحيد أنظمة ووحدات المكايل والأوزان والمقاييس.

### دور الاتحاد على الصعيد الشخصي

لعل أهم ما تحقق في مؤتمر الإسكندرية وبيروت وما تبعهما من مؤتمرات واجتماعات للغرف العربية روح الصداقة والزمالة والتعارف التي نشأت واستمرت بين رؤساء وأعضاء ومسؤولي الغرف العربية، مما كان له أكبر الأثر في تفعيل العلاقات وإقامة مجتمع يعتد به وله مرجعية لدى الأوساط الاقتصادية والسياسية العربية والدولية. وقد لمست شخصياً هذا الواقع خلال السنوات الطويلة التي أمضيتها في خدمة الاتحاد. والملفت أن العديد من رؤساء وأعضاء الغرف العربية تبوؤوا مناصب وزارية وحكومية، وليس بالإمكان حصر أسماء هؤلاء، لكن من باب التّأريخ يمكن الإشارة إلى بعضهم، بدءاً من المؤتمر الأول على أن تتم الإشارة إلى شخصيات أخرى مع التقدم في الكتابة والتأريخ، ففي المؤتمر الأول شارك عن الحكومات العربية شخصيات رفيعة أصبح لها دور سياسي هام. يذكر من بينهم مدحت جمعه مندوباً مراقباً عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، وموفق العلاف مندوباً مراقباً عن الحكومة السورية وقد تولى فيما بعد مناصب دبلوماسية متعددة، قبل أن يتولى منصب الأمين العام للغرفة التجارية العربية النمساوية في فيينا. كما يذكر من بينهم عبد الرحمن عبد ربه البيضاني مندوباً مراقباً عن حكومة اليمن وقد أصبح في وقت لاحق نائباً لرئيس الجمهورية اليمنية ورئيساً للوزراء. وشارك بصفة مراقب عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. شارك عارف ظاهر وفؤاد قوسة في المؤتمر الأول، ومحمد علي نمازي في المؤتمر الثاني. وكان من بين الحضور في المؤتمرين الأول والثاني، نيابة عن الغرف العربية آنذاك والذين تابعوا الحضور في المؤتمرات اللاحقة، عبد الرحمن سحمراني، الياس طرابلسي، كمال جبر حسن البحصلي، محمد الداعوق، نجيب المنلا، عبد الحميد عويضة، وجيه أبو ظهر، علي الزعتري، الفرد سكاف (عن الغرف اللبنانية)، ومسلم السيوفي، حسني الهبل، بشير رمضان، بدر الدين الشلاح، صادق الغراوي، محمد سعيد الزعيم (عن الغرف السورية)، ومحمد جعفر الشبيبي، رجب علي الصفار (عن الغرف العراقية). ومحمد علي بدير، جودت شعشاعة عبد الرحمن أبو حسان، علي الدجاني (عن الغرف الأردنية)، وعلي شكري خميس، سامي توتونجي (عن الغرف المصرية).

هذا غيض من فيض... وللبحث صلة بإذن الله. ■

